

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزاري رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٢ (بالتفويض)

باعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية

عن العام المالي ٢٠٠٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية
والقوانين المعدلة له :

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦

لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ :

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠٠١/١٠/٢٧ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٢/١٠/٩ :

قرر :

ماده ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية
وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠٠٠ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق
مبلغ ٨٠٩٦٤,٦٤ جنيه (فقط ثمانية ملايين وثمانون ألفاً وتسعمائة وأربعة وستون جنيهاً
وأربعة وستون قرشاً) .

وجملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ٦٨٣٧٧٥٤ جنيه (فقط ستة ملايين
وثمانمائة وسبعين ألفاً وسبعمائة وأربعة وخمسون جنيهاً وقرش واحد لا غير) .
وزيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٢٤٣٢١٠,٦٣ جنيه (فقط مليون ومائتان
وثلاثة وأربعون ألفاً ومائتان وعشرة جنيهات وثلاثة وستون قرشاً لا غير) .

أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠٠٠/١٢/٣١ مبلغ ٢٠٠٠,٠٠ جنيه ١٦٣٥٤١٣٩,٩٩
(فقط ستة عشر مليوناً وثلاثمائة وأربعة وخمسون ألفاً ومانة وتسعه وثلاثون جنيهاً
وتسعة وسبعين قرشاً لا غير) .

ماده ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصري .

تحريراً في ٢٠٠٢/١٠/٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حسني الديب